

Distr.: General  
23 February 2018  
Arabic  
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والثلاثون

٢٦ شباط/فبراير - ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

غواتيمالا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،  
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

\* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-02810(A)



\* 1 8 0 2 8 1 0 \*

١- قدمت دولة غواتيمالا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ تقريرها الثالث في إطار الاستعراض الدوري الشامل حيث أطلعت المجتمع الدولي على التقدم المحرز في تنفيذ توصيات جولات الاستعراض السابقة، وعلى التحديات التي تواجه الدولة في جهودها الرامية إلى تعزيز واحترام وكفالة حقوق الإنسان في البلد.

٢- وتغنم غواتيمالا هذه المناسبة لتؤكد من جديد التزامها المقدم في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بأن تتعاون مع آليات رصد حقوق الإنسان، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان، لمواصلة الحوار بشأن التقدم المحرز والتحديات التي اعترضتها فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المقدمة إلى البلد خلال الاستعراض الدوري الشامل. وكدليل على هذا الالتزام، قبلت غواتيمالا مائة وخمسين توصية ترى أنها متماشية مع مختلف الإجراءات المتخذة من جانب مؤسسات الدولة أو مكملتها لها.

٣- وقبل استعراض التوصيات المحاط بها علماً، تجدر الإشارة إلى أن تنظيم دولة غواتيمالا يقوم على فصل السلطات بوصفه أحد المبادئ الأساسية لسيادة القانون. وهكذا، يوكل بالأساس إلى السلطة التشريعية وضع القوانين، والسلطة القضائية تطبيق هذه القوانين والبت في النزاعات المعروضة عليها، والسلطة التنفيذية الحكم وإدارة شؤون البلاد. ويكمن الهدف من توزيع سلطات الدولة في ضمان أن تؤدي مختلف السلطات الحكومية مهامها بصورة فعالة ومتسقة ومقيدة لبعضها البعض، بحيث تتصرف كل سلطة في مجال اختصاصها وتشكل وسيلة للحد من أنشطة السلطتين الأخرين وضبطها. ولهذا أحيط علماً بالتوصيات التي تعود مسؤولية تنفيذها إلى السلطتين التشريعية والقضائية.

٤- وتتعلق بعض التوصيات بقضايا مختلفة ما زالت قيد النقاش على الصعيد الوطني ولا يوجد بشأنها حالياً توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة. والدولة، باعتبارها الضامن لحقوق الإنسان، تتخذ بالفعل إجراءات لمعالجة هذه القضايا، كما هو مبين في هذا التقرير.

### الخطوات المتخذة بشأن التوصيات الخمسة والخمسين المحاط بها علماً

#### عقوبة الإعدام

٥- فيما يتعلق بالتوصيات ١-٧، و٢-٧، و٣-٧، و٤-٧، و٥-٧، و٧-٣١، و٧-٣٢، و٧-٢٤، و٧-٢٥، و٧-٢٦، و٧-٢٧، و٧-٢٨، و٧-٢٩، و٧-٣٠، و٧-٣٣، قضت المحكمة الدستورية في الملف ٥٩٨٦-٢٠١٦ المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بإلغاء تطبيق عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين أدينوا بارتكاب الجرائم التالية بموجب قانون العقوبات الغواتيمالي: قتل أحد الوالدين (المادة ١٣١)، والإعدام خارج القانون (الفقرة ١٣٢ مكرراً)، والاختطاف أو الاحتجاز (المادة ٢٠١)، والاختفاء القسري (المادة ٢٠١ مكرراً ثانياً)، وقتل رئيس أو نائب رئيس الجمهورية أو هيئات حكومية أخرى (المادة ٣٨٣). وبالإضافة إلى ذلك، ألغي من النظام القانوني الحكم بعقوبة الإعدام على المدانين بالجرائم المشمولة بقانون المخدرات.

٦- ويمهد قرار المحكمة الدستورية الطريق نحو الامتثال التام للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والحكم الصادر عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالانتهاكات التي حدثت في هذا المجال.

## التصديق على صكوك حقوق الإنسان

- ٧- وفقاً لاختصاصات مؤسسات الدولة في غواتيمالا، يعود إلى الكونغرس إصدار مرسوم محدد للموافقة على التصديق على الصكوك الدولية التي قبل بها.
- ٨- التوصيتان ٦-٧ و ٧-٧. قبل أن يوافق الكونغرس أو لا على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، تجري غواتيمالا مشاورات مع المؤسسات المعنية برعاية الأطفال وتطلب رأيها بشأن التصديق على هذا الصك.
- ٩- التوصيات ٧-٨، و ٧-٩، و ٧-١٠. التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عرضت السلطة التنفيذية على الكونغرس مشروع القانون ٣٧٣٦ الذي ينص على اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ويحظى مشروع القانون بتأييد اللجنة الرئاسية لتنسيق السياسة التنفيذية في مجال حقوق الإنسان، وأمانة مظالم حقوق الإنسان، ومكتب المدعي العام، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية. ويتواصل النظر في مشروع القانون.

## تعيين مرشحين وطنيين لانتخابات العضوية في هيئات معاهدات الأمم المتحدة

- ١٠- التوصية ٧-١٣. تقترح دولة غواتيمالا، وفقاً لمبادئها وقواعدها وممارساتها المتبعة لتحقيق السلام والحرية واحترام حقوق الإنسان وحمايتها، مرشحين لعضوية هيئات المعاهدات بحسب قدرات الأشخاص وكفاءاتهم، وتشير إلى أنهم سيؤدون وظائفهم بصفتهم الشخصية وليس باسم دولة غواتيمالا.

## اللجنة الوطنية للبحث عن الأشخاص المختفين

- ١١- التوصيتان ٧-١٤ و ٧-١٥. لقد حظيت بالفعل عملية الموافقة على إنشاء لجنة وطنية للبحث عن الأشخاص المختفين بتأييد لجنة المالية العامة والنقد ولجنة الكونغرس المعنية بالتشريعات والمسائل الدستورية. ولا تزال عملية الموافقة النهائية جارية.

## المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين

- ١٢- التوصيات ٧-١٥، و ٧-١٦، و ٧-١٧، و ٧-١٨، و ٧-١٩، و ٧-٢٠. تنص المادة ٤ من الدستور على أن جميع مواطني غواتيمالا أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق. وهكذا، فإن كل المؤسسات الوطنية، بصرف النظر عن اعتماد سياسات محددة، ملزمة بأن تزودهم بالخدمات التي تتحمل مسؤولية تقديمها.

- ١٣- التوصيتان ٧-٥٠ و ٧-٥٠. بذلت دولة غواتيمالا جهوداً كبيرة في سبيل منع انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة ومغايري الهوية الجنسانية والتحقيق فيها ومعاينة المتورطين فيها، وضمان إمكانية وصول ضحايا تلك الجرائم إلى العدالة. بيد أن مسؤولية التحقيق في الجرائم العامة ومحاكمة المتورطين فيها ومعاينتهم فإنها تقع على القضاء والادعاء العام وفقاً لاختصاصاتهما.

## التشاور مع الشعوب الأصلية

- ١٤- التوصيات ٧-١١، و ٧-١٢، و ٧-٢١، و ٧-٢٢. وضع رئيس الجمهورية ضمن أولوياته تعزيز امتثال حق التشاور مع الشعوب الأصلية من خلال إرساء رؤية تحدد الدولة لهذا

الغرض. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، شرع رؤساء السلطات الحكومية الثلاث في وضع الدليل الإجرائي لتنفيذ المشاورات مع الشعوب الأصلية. وقد وُضعت اللمسات الأخيرة على هذه المبادرة التشاركية التي ساهمت فيها حكومة الشعوب الأصلية وأكثر من عشرين مؤسسة عامة واعتمدت في تموز/يوليه ٢٠١٧.

١٥- ويشكّل اعتماد الدليل خطوة مهمة صوب التنفيذ الكامل لاتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩، (رقم ١٦٩)، ولعدد من القرارات مثل تلك الصادرة عن المحكمة الدستورية في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧، فيما يتعلق بالملفات ٢٠١٧-٩١ و ٢٠١٧-٩٢ والمتصلة بقضية Oxec II و Oxec، حيث سلّطت المحكمة الضوء على ضرورة سن لوائح بشأن الحق في التشاور.

١٦- وتشمل إجراءات التشاور المنصوص عليها في الدليل المراحل الثماني التالية: (١) مرحلة التحضير؛ و (٢) مرحلة الاجتماع لبناء الثقة؛ و (٣) مرحلة صياغة خطة تشاورية (ما قبل التشاور)؛ و (٤) مرحلة جمع المعلومات بشأن التدابير المتشاور بشأنها؛ و (٥) مرحلة تحليل المعلومات المجمّعة؛ و (٦) مرحلة حوار الثقافات؛ و (٧) مرحلة تقديم الاستنتاجات والاتفاق؛ و (٨) مرحلة الإتمام، بما في ذلك وضع ضمانات امتثال الاتفاقات.

### تجريم نشر الأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية

١٧- التوصية ٧-٢٣. في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أصدر الكونغرس عن طريق لجنة التشريعات والمسائل الدستورية رأياً لتأييد مشروع القانون رقم ٤٥٣٩ الذي ينص على إصلاح قانون العقوبات وإضافة المادة ٢٠٢ خامساً مكرراً بشأن نشر التمييز العنصري والتحريض عليه. وينص مشروع القانون على معاقبة الأشخاص الذين ينشرون أفكاراً قائمة على الكراهية العرقية أو الإثنية أو يعلنونها أو يحرضون آخرين على التمييز العرقي أو يرتكبون أعمال عنف ضد مجموعة إثنية معينة أو يساعدون على إنشاء المجموعات التي تروج لأفكار التفوق العرقي أو الإثني أو تمويلها أو تشجيعها.

### المدافعون عن حقوق الإنسان

١٨- التوصية ٧-٣٥. على نحو ما أشير إليه في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تعتبر دولة غواتيمالا أن هذه التوصية لا تتناسب مع موضوعية وحياد النظام القضائي داخل البلد؛ لأن الحكومة تحترم الضمانات الدستورية المتعلقة بحرية التفكير (المادة ٣٥) وحرية ممارسة المنظمات غير الحكومية لأنشطتها فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان.

### نظام العدالة

١٩- التوصيتان ٧-٣٦ و ٧-٣٨. غواتيمالا بصدد إصلاح مجموع نظام عدالتها. ويجري إصلاح الدستور بغرض تعزيز هذا النظام، ويتعيّن على الكونغرس أن يتحمل، بموجب الدستور، مسؤولية معالجة هذه المسألة والموافقة على الإصلاحات المقترحة بثلاثي أصوات مجموع النواب (المادتان ٢٧٧ و ٢٨٠).

٢٠- التوصية ٧-٣٧. يهدف المرسوم رقم ١٩-٢٠٠٩ المتعلق بقانون لجان الترشيح إلى وضع قواعد دستورية بشأن لجان الترشيح بغرض التنظيم ووضع آليات وإجراءات وأهداف محددة لاختيار المرشحين لشغل وظائف عامة، مثل وظائف قضاة المحكمة العليا ومحكمة

الاستئناف، والمراقب العام للحسابات، والمدعي العام للجمهورية ورئيس الادعاء العام، وأمين مظالم حقوق الإنسان، وأي وظيفة أخرى تُشغل عن طريق لجان الترشيح.

٢١- ويكمن الهدف من إنشاء لجان الترشيح في ألا تكون عملية اختيار المرشحين وانتخابهم عرضة للتسييس أو تضارب المصالح، وفي ضمان استقلال وحياد السلطة القضائية في غواتيمالا.

٢٢- **التوصيتان ٧-٣٩ و ٧-٤٠.** دولة غواتيمالا غير مجهزة لتحقيق لا مركزية اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا بالنظر إلى هيكل اللجنة وعضويتها. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، طلبت الحكومة الحالية إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يجدد ولاية اللجنة ويمدها حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٢٣- **التوصية ٧-٤١.** تحترم السلطة التنفيذية مبدأ فصل السلطات وكذا مهام مكتب المدعي العام بوصفه مؤسسة مستقلة تضطلع بمهام الملاحقة القضائية وإجراء التحقيقات فيما يتعلق بالجرائم العامة. كما تحترم اختصاصات السلطة القضائية فيما يتعلق بملاحقة المذنبين ومعاقبتهم وكذا استقلاليتها عن أي هيئة حكومية أخرى. وهكذا، تحيط الحكومة علماً بالتوصية الرامية إلى تسريع وتيرة محاكمة المتورطين في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

### الفقر

٢٤- **التوصية ٧-٤٢.** أحيط علماً بهذه التوصية لأن عبارة "النظر في إمكانية" تحديد دخل أدنى أساسي لمزيد الحد من مستويات الفقر وانعدام المساواة لا تأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التي تتخذها الحكومة بالفعل من خلال سياسات عامة شتى ترمي إلى الحد من معدلات الفقر وانعدام المساواة في البلد.

### الصحة الإنجابية

٢٥- **التوصيات ٧-٤٣، و ٧-٤٤، و ٧-٤٥، و ٧-٤٦.** على الرغم من أن الدولة أحاطت علماً بالتوصيات المتصلة بحمل الفتيات، تجدر الإشارة إلى أن المادتين ٢٨ و ٢٩ من المرسوم رقم ٩-٢٠٠٩ المتعلق بقانون مكافحة العنف الجنسي واستغلال البشر والاتجار بهم، تنصان على أن الاغتصاب أو الاعتداء الجنسيين "يشكلان دائماً جريمة عندما لا تكون الضحية قد بلغت ١٤ سنة أو تكون مصابة باضطراب في الإرادة أو بإعاقة إدراكية، حتى في حال عدم ارتكاب أي عنف جسدي أو نفسي".

٢٦- وفي ظل العدد الهائل للقاصرات الحوامل ومن أجل ضمان وصول فعال إلى العلاج والخدمات الصحية وبرامج التنقيف، وُضع في عام ٢٠١٤ دليل من أجل توفير رعاية شاملة ومختلفة للفتيات الحوامل دون سن الرابعة عشرة. وإضافة إلى ذلك، دُرّب ٤٧٨ مقدماً للعلاج على استخدام الدليل في عام ٢٠١٧، وأنشئت لجنة تقنية مشتركة بين المؤسسات من أجل متابعة الاتفاق الموقع، ورصد الحالات ذات الصلة، وتحسين نظام الرعاية. وأنشئت اللجنة التقنية لمراقبة الصحة العامة بغرض تحليل ورصد حالات الحمل في صفوف الأطفال دون سن الرابعة عشرة واتخاذ القرارات اللازمة في هذا الصدد. ويوجد اتفاق تعاون بين وزارة الصحة والمساعدة الاجتماعية ووزارة التعليم تحت عنوان "الوقاية عن طريق التنقيف للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠". وتتضمن خطة الاتفاق إجراءات ترمي إلى تعزيز التنقيف الجنسي الشامل ومنع حمل المراهقات. وقد حُدّد ثلاثة عشر مجالاً صحياً ذا أولوية في مختلف مناطق البلد.

٢٧- التوصيات ٧-٤٧، و٧-٥٢، و٧-٥٥. لا تنص المادة ١٣٧ من قانون العقوبات الغواتيمالي سوى على "الإجهاض لأغراض علاجية" (الذي لا يعاقب عليه) عندما يثبت أن الغرض منه هو حماية الأم من التعرض لأي خطر، وعندما تستوفي جميع الشروط العلمية والطبية التي تؤيد أن الإجهاض هو الإجراء المنصوح به. ولا يفرق بين الحالة الجسدية أو العقلية للشخص المعني. ويشكل الإجهاض بمختلف أشكاله، في حال عدم امتثال الشروط المذكورة آنفاً، جريمة، كما تنص على ذلك المواد من ١٣٣ إلى ١٣٩ من القانون.

٢٨- وتنفذ الدولة إجراءات مثل اعتماد بروتوكول الإجهاض لأغراض علاجية بهدف حماية حياة المرأة وصحتها. وفي حالات الإجهاض المستحث أو القسري، يتعين على نظام الصحة الوطني تقديم الرعاية إلى النساء اللواتي يطلبنها.

٢٩- التوصية ٧-٥٣. تشمل الخدمات القانونية والخدمات الصحية النفسية والاجتماعية المتخصصة الرامية إلى تعزيز تدابير المنع والحماية والتأهيل الموجهة إلى النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي نظاماً لرعاية الفتيات والمراهقات الحوامل، وبروتوكولاً لرعاية الناجيات من العنف الجنسي، وبرنامجاً وطنياً للصحة الإنجابية، واستراتيجية لتوفير خدمات شاملة للفتيات والنساء داخل المجتمع، وسياسة لتنسيق العمل مع القابلات.

### الوظائف العامة

٣٠- التوصيتان ٧-٤٨ و٧-٤٩. تقع على عاتق الكونغرس مسؤولية النظر في مشروع القانون رقم ٥٣٨٩ المقدم من المحكمة العليا الانتخابية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وتحليله واعتماده، وهو مشروع قانون يقترح إصلاح قانون الانتخابات والأحزاب السياسية من خلال إضافة الفقرة التالية: "يتعين أن تضم جميع هيئات الأحزاب السياسية أعضاء يمثلون نساء ورجال الشعوب الأصلية وغير الأصلية على نحو متساو بحيث تُعكس التشكيلة الإثنية لسكان المقاطعة الانتخابية المعنية".

٣١- ويجب أن تشغل الوظائف مناوبة بين النساء والرجال، بحيث إن الوظيفة يشغلها رجل بعد امرأة أو العكس بالعكس، وما إلى ذلك".

### الإعاقة

٣٢- التوصية ٧-٥٤. عقد الكونغرس جلسة عامة في آب/أغسطس ٢٠١٦ لبحث مشروع القانون رقم ٥١٢٥ الذي ينصّ على اعتماد قانون الأشخاص ذوي الإعاقة. وأصدرت لجنة الكونغرس المعنية بمسألة الإعاقة رأياً مؤيداً لمشروع القرار هذا.